



شبكة الاقتصاديين العراقيين

IRAQI ECONOMISTS NETWORK
www.iraqieconomists.net

أوراق في السياسة والاقتصاد



د. بارق شُبر*: الصراع على تأسيس الكتلة "الأكبر" ومستقبل الحكومة الاقتصادية

لقد أصبحت مفردة " الكتلة الأكبر" تطنطن في اذني ليل نهار بسبب تكرارها اليومي في تصريحات افراد الطبقة السياسية للإعلام العراقي، وازعم أن معظمهم لا يفقهون ماذا تعني هذه المفردة. في بداية الامر، تمثل هذه المفردة خطأ لغوياً اشار اليه الدكتور عباس كاظم في موقعه على الفيس بوك، والاصح لغوياً هو الكتلة الكبيرة حسب رأيه لأن الكتلة مؤنث. وبالرغم من ذلك يصر السياسيون والاعلاميون على ترديد الخطأ، والعجيب في الامر أن بعض اساتذة العلوم السياسية ممن نصبوا أنفسهم كخبراء "استراتيجيين" يكررون معهم هذا الخطأ.

والخطأ الثاني والأكبر هو أنه لا يوجد أصلاً مفهوم "الكتلة الأكبر" ولا "الكتلة الكبيرة" وكلاهما بدعة. المفهوم الصحيح وكما ورد في المادة 76 من الدستور العراقي هو الكتلة



شبكة الاقتصاديين العراقيين

IRAQI ECONOMISTS NETWORK
www.iraqieconomists.net

أوراق في السياسة والاقتصاد

النيابية الأكثر عدداً. ويقصد به اصلا الكتلة التي تحقق أكبر عدد للمقاعد في الانتخابات وتكون مؤهلة للاختيار من قبل رئيس الجمهورية لترشيح رئيس مجلس الوزراء وتشكيل الحكومة. وبموجب هذا التعريف فالكتلة النيابية الأكثر عدداً والتي افرزتها الانتخابات الاخيرة وصادقت عليها المحكمة الاتحادية هي كتلة سائرون والتي حصلت على 54 مقعداً.

إن المحكمة الاتحادية سمحت بقرارها في عام 2010 بإمكانية تأسيس كتلة جديدة بعد الانتخابات تمتلك عدداً أكبر من عدد مقاعد الكتلة الفائزة بالانتخابات وفي حينها كانت قائمة العراقية، مما سمح لقائمة دولة القانون أن تؤسس هذه الكتلة وتضمن حق اختيار رئيس الجمهورية لها لترشيح رئيس مجلس الوزراء وتشكيل الحكومة. في تقديري كانت هذه الحركة من الاحزاب والكتل الشيعية في حينها خطأ استراتيجياً ترتبت عليه اوضاع سياسية وامنية غير مستقرة اضرت بالاقتصاد العراقي. واتوقع بأن تكرر هذا الخطأ ستكون له عواقب وخيمة أكبر على الاستقرار السياسي وعلى مستقبل الاقتصاد العراقي.

إن الهدف من تحديد الدستور لمفهوم الكتلة النيابية الأكثر عدداً هو اعطاء رئيس الجمهورية معياراً لاختيار الكتلة التي ترشح رئيس مجلس الوزراء وتشكيل الحكومة خلال 30 يوماً من تاريخ التكليف (مادة 76 ثانياً) من دون الاشتراط أن تملك هذه الكتلة 50 + 1 بالمائة من اصوات مجلس النواب. وفي حالة اخفاق هذه الكتلة بتشكيل الحكومة خلال المدة المحددة يكلف رئيس الجمهورية مرشحاً جديداً لرئاسة مجلس الوزراء لتشكيل الحكومة خلال مدة 15 يوماً.

وهذا يعني من الناحية النظرية أن السباق المحموم والمستमित لتشكيل ما يسمى بـ "الكتلة الأكبر" ما هو الا مجرد مسرحية سياسية بائسة لا داعي لها حالياً ويمكن تأجيلها إلى ما بعد انتخاب رئيس الجمهورية والذي تبدأ عملية انتخابه خلال ثلاثة ايام بعد انتخاب رئيس مجلس النواب ونوابه ويمكن ان تستمر لمدة 30 يوماً بموجب قانون انتخاب رئيس الجمهورية رقم (8) لسنة 2012 .. وهنا تكمن العقبة الرئيسية والتي وضعها نفس الدستور والقانون المشار اليه سابقا امام تشكيل حكومة جديدة بعيدة عن المحاصصة كما تدعى وتطالب به كل الكتل والاحزاب السياسية، ولكنها تخفي الحقيقة عن جمهورها بأن هذا غير ممكن، لأن انتخاب رئيس الجمهورية يتطلب اغلبية ثلثي عدد اعضاء مجلس النواب (مادة 70 اولاً)، أي حوالي 220 صوت على الأقل من مجموع 329 اعضاء مجلس النواب.



شبكة الاقتصاديين العراقيين

IRAQI ECONOMISTS NETWORK
www.iraqieconomists.net

أوراق في السياسة والاقتصاد

ولا افهم لماذا يخفي السياسيون والاعلاميون والمحللون السياسيون والخبراء الاستراتيجيون هذه الحقيقة عن الرأي العام، وهي أنه لا يمكن انتخاب رئيس الجمهورية قبل عقد صفقة السلة الواحدة لانتخاب رئيس مجلس النواب ورئيس الجمهورية ورئيس مجلس الوزراء.

اذن الحكومة لا يكمن أن تتشكل من دون اشراك عدد كبير من الكتل السياسية التي تملك ثلثي عدد المقاعد في مجلس النواب على الأقل. وحتى لو افترضنا وجود استعداد لدى الثلث المتبقي للذهاب إلى المعارضة فسوف يغلب الطابع المحاصصاتي على الحكومة القادمة في جميع الاحوال لأن عدد النواب المطلوب لتشكيلها، أي ثلثي اعضاء مجلس النواب، غير متجانس لا في المصالح الاقتصادية ولا في المناهج والبرامج السياسية. وسيكون من الصعب الاتفاق بين الكتل المشكلة للحكومة الاتفاق برنامج اقتصادي موحد أو على رئيس وزراء لأن كل كتلة سوف تسعى إلى اختيار شخصية تلبى مصالحها المتناقضة مع مصالح الكتل الاخرى. ويوجد احتمال كبير أن يقع الاختيار في النهاية على شخصية جديدة "غير مجربة" تعتقد كل كتلة بأنها سوف تلبى مطالبها، وهذا سوف يعني بأن رئيس الوزراء الجديد المسكين سيكون بين خيارين احلاهما مَرّاً: اما القبول والسكوت عن الاقطاعات السياسة والفساد، وهذا ما سيعرضه للاحتجاجات والمظاهرات الشعبية، او البدء في مكافحة الفساد والاصلاح، وهذا سيعرضه للاستجاب والمقاطعة والاقصاء من قبل شركائه في الحكومة. وفي كلا الحالتين سوف تستمر حالة عدم الاستقرار السياسي المهمة منذ 2003 والتي تمثل السم القاتل لكل جهود التنمية الاقتصادية.

ومن غير المتوقع ان تتفق الكتل السياسية المتصارعة على صفقة السلة الواحدة وتوزيع المناصب وخصوصا منصب رئيس الوزراء في جلسة مجلس النواب هذا اليوم او في المستقبل القريب، ولذلك لا اتوقع أن يتم انتخاب رئيس لمجلس النواب في الجلسة الاولى كما حدد الدستور ودعى اليها رئيس الجمهورية للانعقاد في يوم 2018/9/3. ومن المستبعد ان يتم انتخاب رئيس جديد لمجلس النواب وفق القاعدة القديمة بأن يكون المرشح من طائفة معينة، لأن هذه الطائفة غير متفقة على مرشح معين واحد. هذا من جانب ومن جانب آخر فإن تحالف أحزاب هذه الطائفة غير متفق مع الكتل الشيعية على تشكيل الحكومة وتوزيع المناصب لحد الآن لان القوى السنية تتمسك بهذا المنصب مقابل استعدادها لانتخاب رئيس الجمهورية. والحل لهذا المأزق الذي اقترحه هو أقرب إلى اليوتوبيا والتمنيات وهو أن يقبل رئيس السن الطاولة على الكتل والاحزاب ويتمرد اعضاء مجلس النواب الجدد



شبكة الاقتصاديين العراقيين

IRAQI ECONOMISTS NETWORK
www.iraqieconomists.net

أوراق في السياسة والاقتصاد

على رؤساء كتلهم ويفتحوا باب الترشيح للجميع من دون الالتزام بالمحاصصة الطائفية وينتخبون رئيساً كفوءاً لمجلس النواب حتى لو كان مسيحياً أو إيزيدياً أو امرأة. وفي حالة نجاح هذه المعجزة يمكن تكرارها على انتخاب رئيس الجمهورية، حيث تسمح المادة 70 ثانياً إذا لم يحصل أيٌّ من المرشحين على الأغلبية المطلوبة، يتم التنافس بين المرشحين الحاصلين على أعلى الأصوات، ويعلن رئيساً من يحصل على أكثرية الأصوات في الاقتراع الثاني.

ولكن الحل الأكثر واقعية هو معالجة الخلل في الدستور الذي يحكم بانتخاب رئيس الجمهورية في صفقة واحدة مع انتخاب رئيس مجلس النواب ورئيس مجلس الوزراء وتشكيل الحكومة بعد اجراء انتخابات مجلس النواب. وينبغي فصل انتخاب رئيس الجمهورية عن عملية انتخاب الحكومة من قبل مجلس النواب وتحويل هذه المهمة اما إلى مجلس الاتحاد المستقبلي، او اجراء انتخابات مباشرة لرئيس الجمهورية مع الحفاظ على النظام البرلماني. وهذا يتطلب بطبيعة الحال تعديل الدستور والذي أصبح مطلباً شعبياً عاماً.

وفي نهاية المطاف يتوجب علينا نحن كإقتصاديين تأجيل حلمنا بحكومة اقتصادية واصلاح اقتصادي حقيقي إلى الدورة القادمة بعد 4 سنوات لأنه غير واقعي في الوقت الحاضر بسبب الخلل البيئي في الدستور وطبيعة الخارطة السياسية العراقية المتشظية.

(*) باحث اقتصادي وسوسيولوجي

ينشر بالتعاون مع جريدة العالم البغدادية

حقوق النشر محفوظة لشبكة الاقتصاديين العراقيين. يسمح بأعادة النشر بشرط الاشارة الى المصدر. 3 ايلول 2018

<http://iraqieconomists.net/ar/>